

Distr.: General
21 April 2017
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الخمسون
فيينا، ٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧

أنشطة التنسيق

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدّمة
٢	ثانياً - أنشطة التنسيق
٢	ألف - المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص
٣	باء - منظمات أخرى



أولاً - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٢/٣٤، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تقريراً عن الأنشطة القانونية للمنظمات الدولية في ميدان القانون التجاري الدولي، وكذلك توصيات بشأن الخطوات التي يجب أن تتخذها اللجنة للوفاء بولايتها المتمثلة في تنسيق أنشطة المنظمات الأخرى في هذا الميدان.
- ٢ - وفي القرار ٣٢/٣٦، المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، أيدت الجمعية العامة مختلف الاقتراحات التي قدّمتها اللجنة لمواصلة أداء دورها التنسيقي في ميدان القانون التجاري الدولي.^(١) وشملت تلك الاقتراحات، بالإضافة إلى رفع تقرير عام عن أنشطة المنظمات الدولية، تقديم تقارير عن مجالات معينة من النشاط تركز على العمل الجاري فيها بالفعل وعلى المجالات التي لم يضطلع فيها بعمل توحيدي، ولكن يبدو من المناسب الاضطلاع به.^(٢)
- ٣ - ويتضمن هذا التقرير، الذي أُعدّ استجابةً للقرار ١٤٢/٣٤ وعملاً بولاية الأونسيتال،^(٣) معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في ميدان القانون التجاري الدولي، التي شاركت فيها أمانة الأونسيتال. وشملت معظم تلك الأنشطة تقديم تعليقات على الوثائق التي وضعتها هذه المنظمات والمشاركة في اجتماعات مختلفة (مثل الأفرقة العاملة وأفرقة الخبراء والجلسات العامة) والمؤتمرات. ويتمثل الغرض من تلك المشاركة في ضمان تنسيق الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمات مختلفة وفي تبادل المعلومات والخبرات وتلافي ازدواجية العمل ونواتجه.
- ٤ - ولعلّ اللجنة تؤدّ أن تلاحظ تزايد مشاركة الأمانة في المبادرات التي تتخذها منظمات أخرى. وهو نمط أخذ يتكرّر في السنوات الأخيرة، اتساقاً مع ازدياد أنشطة الأمانة المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية،^(٤) ومن المتوقع أن يتواصل هذا النمط بل وأن يتزايد في المستقبل.

ثانياً - أنشطة التنسيق

ألف - المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

- المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)
- ٥ - حضرت الأمانة اجتماع مجلس إدارة اليونيدروا ومؤتمر "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ومبادئ اليونيدروا المتعلقة بالعقود التجارية الدولية: التضاد والتقارب" الذي عُقد في إطار اجتماع مجلس الإدارة (روما، ١٨-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/36/17)، الفقرات ٩٣-١٠١.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١)، القسم الثاني، الفقرة ٨.

(٤) انظر A/CN.9/905.

٦- وشاركت الأمانة في الدورة الأولى للجنة الخبراء الحكوميين المعنية ببروتوكول التعدين والزراعة ومعدات البناء الملحق باتفاقية كيب تاون بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (روما، ٢٠-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧).

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (مؤتمر لاهاي)

٧- شاركت الأمانة في الأنشطة التالية لمؤتمر لاهاي:

- (أ) اللجنة الخاصة التابعة لمؤتمر لاهاي والمعنية بمشروع الأحكام القضائية، وذلك بغرض تنسيق عمل الأونسيتال في مجال الاعتراف بالأحكام القضائية المتصلة بالإعسار وإنفاذها، الذي يعتمد على العمل الذي ينهض به مؤتمر لاهاي في هذا المجال لضمان الاتساق بين الصكين اللذين ستعهدهما المنظمتان (لاهاي، هولندا، ٦-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ و ٢٠-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛
- (ب) مؤتمر نظمه مؤتمر لاهاي وجامعة لوسيرن ونوقشت فيه أهمية مبادئ اختيار القانون المنطبق على العقود التجارية الدولية (لوسيرن، سويسرا، ٨-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛
- (ج) مجلس الشؤون العامة والسياسات (لاهاي، هولندا، ١٤-١٦ آذار/مارس ٢٠١٧).

الأنشطة المشتركة مع اليونيدروا ومؤتمر لاهاي

٨- ستستلم اللجنة في دورتها الخمسين إلى تقرير بشأن تعاون الأمانة في مجال قانون العقود التجارية الدولية (مع التركيز على المبيعات) مع أمانتي اليونيدروا ومؤتمر لاهاي (انظر أيضاً الوثيقتين [A/CN.9/892](#) و [A/CN.9/875](#)).

باء- منظمات أخرى

٩- اضطلعت الأمانة بأنشطة تنسيقية مع منظمات دولية أخرى مختلفة بالإضافة إلى مشاركتها في مبادرات اليونيدروا ومؤتمر لاهاي.

١- عرض عام

١٠- في سياق التعاون المحتمل مع مشروع "يوناليكس" (UNALEX)، الذي ترعاه المفوضية الأوروبية، شاركت الأمانة في اجتماع مائدة مستديرة (زغرب، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) ومؤتمر (جنوا، إيطاليا، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧) نظمتهما هذا المشروع. وكان من بين المواضيع التي نوقشت في المناسبتين مسألة جمع وتبادل السوابق القضائية الموحدة. ومشروع يوناليكس يشبه نظام "كلاوت" إلى حد بعيد من حيث الطبيعة والهيكل. ورغم أن المشروع يركز على جمع وتبادل القرارات المتعلقة بقانون الإجراءات المدنية والقانون الدولي الخاص، ولا سيما من الولايات القضائية الأوروبية، فإنه يتضمن أيضاً في قاعدة بياناته عدة قضايا متصلة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠) نتيجة التعاون غير الرسمي مع كلاوت.

- ١١- وواصلت الأمانة المشاركة في عمل المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وشاركت (عن بعد) في اجتماعها السنوي (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) الذي واصل مناقشة مسألة إجراءات المتابعة فيما يتعلق بإنشاء صندوق استثماري عالمي متعدد المانحين بشأن التجارة والقدرة الإنتاجية (انظر أيضاً الفقرة ١١ من الوثيقة A/CN.9/875).
- ١٢- وحضرت الأمانة اجتماعات في البنك الدولي ومعهد القانون الدولي، وشاركت، على غرار السنوات السابقة، في الاجتماع السنوي للجنة القانون الدولي الخاص الاستشارية التابعة لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة (واشنطن العاصمة، ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).
- ١٣- وشاركت الأمانة في منتدى الأمم المتحدة السنوي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦ الذي استضافته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقدمت فيه عرضاً إيضاحياً لتجربة الأونسيترال في مجال الاشتراء العمومي (جنيف، سويسرا، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

١٤- وواصلت الأمانة المشاركة في المنتدى العالمي للقانون والعدالة والتنمية، وهو منتدى عالمي دائم تأسس بمبادرة من البنك الدولي بهدف تبادل وتعميم الحلول القانونية المبتكرة التي تخدم التنمية.^(٥) وعلى غرار السنوات السابقة (انظر أيضاً الوثيقة A/CN.9/875)، شاركت الأمانة في أسبوع القانون والعدالة والتنمية، الذي نظمه المنتدى، حيث شاركت في حلقة نقاش بشأن الاشتراء المستدام وتولت تيسير جلستين إحداهما بشأن الاشتراء العمومي والتنمية، والأخرى بشأن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهداف التنمية المستدامة (واشنطن العاصمة، ٩-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

سيادة القانون

١٥- واصلت الأمانة مشاركتها في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية، التي أنشأها الأمين العام بهدف: (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ و(ب) إسداء المشورة إلى عملية المتابعة الحكومية الدولية في هذا الشأن. وفي هذا السياق، أسهمت الأمانة في تتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة عمل أديس أبابا فيما يتصل بعمل الأونسيترال حيث زودت فرقة العمل بمواد لإدراجها في مرفق تقريرها لعام ٢٠١٧ (كان قيد الإعداد وقت صدور هذه المذكرة).

١٦- وبدأ تشغيل الصفحة الشبكية لأهداف التنمية المستدامة، المتاحة على الموقع الشبكي للأونسيترال،^(٦) بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (انظر أيضاً الفقرة ٢٠ من الوثيقة A/CN.9/875).

(٥) توضح الفقرة ١١ من الوثيقة A/CN.9/838 أن المنتدى يهدف إلى تحفيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وكذلك بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وتتناول أنشطة المنتدى المتعددة التخصصات الأبعاد الاقتصادية والقانونية والتقنية للمسائل المستهدفة. وقد اختيرت أمانة الأونسيترال للمشاركة في قيادة الفريق العامل المعني بالقانون والاقتصاد اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر أيضاً الوثيقة A/CN.9/875، الفقرة ١٢).

(٦) انظر http://www.uncitral.org/uncitral/ar/about/SDGs/Sustainable_Development_Goals.html.

١٧- واسترعت الأمانة انتباه المستشار القانوني للأمم المتحدة إلى المذكرة الإرشادية بشأن تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الدول، بناءً على طلبها، من أجل تنفيذ إصلاحات سليمة للقانون التجاري، التي أقرتها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، في عام ٢٠١٦.^(٧) وطلبت الأمانة إلى المستشار القانوني طرح المذكرة الإرشادية للمناقشة في آليات الأمم المتحدة التنسيقية مثل: مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والفريق التنسيقي والمرجعي المعني بسيادة القانون ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام الأمم المتحدة للمنسقين الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ولجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وطلبت الأمانة أيضاً إلى المستشار القانوني أن يطلع على المذكرة الإرشادية المشاركين في الاجتماعات التنسيقية للمستشارين القانونيين التي يستضيفها (مثل الاجتماعات السنوية لموظفي الشؤون القانونية الميدانيين والمستشارين القانونيين ومسؤولي الاتصالات القانونية بالمكاتب والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمستشارين القانونيين التابعين للمنظمات المتخصصة والمنظمات المعنية وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة) وقُدِّم هذا الطلب بناءً على طلب اللجنة والجمعية العامة إلى الأمين العام بغية تعميم المذكرة الإرشادية على أوسع نطاق ممكن على المستخدمين المستهدفين.^(٨) وفي هذا الصدد، استذكرت الجمعية العامة قراراتها التي تشدد على ضرورة تعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، لمساعدتها على أن تنفذ التزاماتها الدولية على الصعيد الداخلي من خلال تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات، ورحَّبت بالجهود التي بذلها الأمين العام من أجل ضمان زيادة التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة ومع الجهات المانحة والجهات المستفيدة. والمذكرة الإرشادية متاحة أيضاً على موقع الأونسيترال الشبكي بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.^(٩)

٢- المنشآت الصغيرة والمتوسطة

١٨- واصلت الأمانة تشجيع المشاركة والحوار فيما يتعلق بعمل الأونسيترال بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الفريق العامل الأول المعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة) من خلال مشاركتها في منتدى سجلات الشركات ٢٠١٧، وكذلك عرض آخر تطورات عمل الأونسيترال بشأن تسجيل المنشآت التجارية في مؤتمرات من هذا القبيل. وهذا المؤتمر حدث سنوي كبير يجمع على ساحته المسجلين التجاريين من جميع أنحاء العالم (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين، ٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧).

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، المرفق ٢.

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفقرة ٢٦٢، وقرار الجمعية العامة ١٣٥/٧١، الفقرة ٨ (هـ).

(٩) انظر http://www.uncitral.org/uncitral/ar/technical_assistance_coordination.html تحت عنوان الإدماج في عمليات الأمم المتحدة.

٣- الاشتراء

١٩- شاركت الأمانة بنشاط في حوار حول السياسات بين أمانة اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالاشتراء الحكومي (اتفاق الاشتراء الحكومي) والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية (الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وجمهورية قيرغيزستان وكازاخستان) في إطار مرفق التعاون التقني بشأن اتفاق الاشتراء الحكومي الذي أسسه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير^(١٠) بغرض تيسير انضمام تلك البلدان إلى الاتفاق المذكور. وقد طُلب إلى الأمانة تقديم مساهمات فنية متخصصة بشأن الجوانب المتصلة بالمواءمة بين أحكام الاشتراء الخاصة بمعاهدة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية^(١١) وبروتوكول رابطة الدول المستقلة بشأن الاشتراء العمومي وتشريعات الاشتراء الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية من جهة واتفاق الاشتراء الحكومي المذكور. وشاركت الأمانة في اجتماعات الخبراء التقنيين بشأن هذه المسألة (بودغوريكا، ٦ أيار/مايو ٢٠١٦،*^(١٢) وحينئذ، سويسرا، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ولندن، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧). وتواصل الأمانة مشاركتها في أعمال التنسيق التي يقودها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير مع الأونسيترال وأمانة اتفاق الاشتراء الحكومي والمفوضية الأوروبية والشراكة التعاقدية المفتوحة بشأن تقييس عمليات جمع بيانات الاشتراء في نظم الاشتراء الإلكترونية.^(١٣) وفي هذا السياق، طُلب إلى الأمانة أن تساهم بآراء فنية متخصصة في النقاش الدائر حول ضرورة المواءمة بين متطلبات المضمون الأدنى لإشعارات الاشتراء وسجلات إجراءات الاشتراء. وشاركت الأمانة في اجتماعات التنسيق بشأن هذه المسألة (باريس، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولندن، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٢٠- وأوعزت اللجنة إلى الأمانة في دورتها التاسعة والأربعين في عام ٢٠١٦ بأن تنظر في إجراء تحديث شامل أو جزئي لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، حيثما لزم الأمر، مع الاستعانة بخبراء.^(١٤) ولذلك، استضافت الأمانة اجتماعين مباشرين، أحدهما في واشنطن العاصمة (٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) (بالتزامن مع المنتدى العالمي للقانون والعدالة والتنمية، انظر الفقرة ١٤ أعلاه) والآخر في فيينا (٦-٧ آذار/مارس ٢٠١٧). وخلص الاجتماعان إلى أن توصيات النص الحالي تجسد سياسات وممارسات جيدة وأنها لا تزال سارية. ومع ذلك، رُئي أن من الضروري إدخال تنقيحات محدودة على النصوص المتعلقة بمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص من أجل مراعاة التطورات المستجدة في الممارسة

(١٠) انظر <http://ebrd-gpa-facility.com/?id=2>

(١١) انظر <http://www.eaeunion.org/?lang=en#about>

(١٢) الأنشطة المدلول عليها بعلامة نجمية مؤلها صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات.

(١٣) انظر <http://www.open-contracting.org>

(١٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفقرات ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦٢.

العملية لأنّ الدليل التشريعي الحالي صدر في عام ٢٠٠٠ (لمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة A/CN.9/912).

٢١- كما وجهت الأمانة "النداء الثاني للعمل" على تعزيز قانون الأونسيتال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١). بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) وانضمت إلى الحملة العالمية للأمم المتحدة "#متحدون على مكافحة الفساد" (#UnitedAgainstCorruption)، ورأت أنّ القانون النموذجي قد أعد خصيصاً لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالاشتراء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (نيويورك، ٢٠٠٣). وقد أطلقت هذه الحملة باللغات الإنكليزية والكورية والصينية والإندونيسية في جميع منابر وسائط التواصل الاجتماعي التابعة للمركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الأمانة في الاجتماعين التنسيقيين التاليين:

(أ) مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا، ٢٢-٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛

(ب) منتدى البنك الدولي الخاص بالاشتراء الإلكتروني "المضي قدماً في الاشتراء الإلكتروني". ويتمثل الهدف الرئيسي للمنتدى في إتاحة الفرصة لوكالات الاشتراء العمومي المتتمة إلى البلدان النامية المشاركة في أوروبا ووسط آسيا لتبادل أحدث خبراتها وممارساتها في مجال الاشتراء الإلكتروني (برلين، ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

٢٣- واستعرضت الأمانة المواضيع التالية وعلقت عليها: (أ) الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المشتريات لدى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (مستمر، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧)؛ (ب) المذكرة الإرشادية لمركز بانكوك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إدارة المخاطر المتعلقة بالتراهة في الاشتراء العمومي (آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛ (ج) التصنيف الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتدابير المؤثرة على التجارة في عمليات الاشتراء الحكومية (مستمر منذ خريف ٢٠١٦). كما ساهمت الأمانة بمدخلات في منشورات وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بالمادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.^(١٥)

٤- تسوية المنازعات

٢٤- تماشياً مع ما قد قرره اللجنة بشأن استمرار الأمانة في تنسيق عملها مع المنظمات بشأن مختلف أنواع التحكيم التي تنطبق عليها معايير الأونسيتال ورصد التطورات عن كثب ومواصلة استكشاف مجالات التعاون والتنسيق، تضمنت أنشطة الأمانة في مجال التحكيم والتوفيق في

(١٥) من ذلك مثلاً إعداد منشور عن الاشتراء والفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية بعنوان "Procurement and Corruption in Small Island Developing States" (متاح على الموقع

<https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2016/V1608451.pdf>) والمكتفات وغير ذلك من المناسبات التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سياق استعراض تنفيذ المادة ٩ من اتفاقية مكافحة الفساد.

التجارة الدولية المشاركة في اجتماعات مختلفة والتشاور مع المنظمات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد مواضيع العمل التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً في جدول أعمال اللجنة. وكما ورد في الوثيقة A/CN.9/916، فقد نسقت الأمانة مع المجلس الدولي للتحكيم التجاري فيما يتعلق بالعمل المحتمل القيام به بشأن الأخلاقيات في التحكيم الدولي. كما أجرت الأمانة مشاورات مع الهيئة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بشأن هذا الموضوع. ونظمت الأمانة مشاورات مع منظمات حكومية دولية حول العمل المحتمل لإصلاح نظم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول شملت الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية والمحكمة الدائمة للتحكيم، كما هو مبين في الوثيقة A/CN.9/917. وشاركت الأمانة أيضاً في اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالتحكيم الاستثماري التابعة لرابطة المحامين الدولية.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، نسقت الأمانة مع مؤسسات التحكيم التي أعربت عن اهتمامها باستخدام قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول بالاقتران بقواعدها الخاصة.

٢٦- وواصلت الأمانة التنسيق مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لدعم مشروع جديد تحت عنوان "تطبيق معايير التحكيم الدولية في جنوب شرق أوروبا" في إطار مشروع الصندوق الإقليمي المفتوح لإصلاح القوانين في جنوب شرق أوروبا.^(١٦) ويهدف المشروع إلى تيسير زيادة مشاركة دول جنوب شرق أوروبا المختارة في أعمال الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات وتشجيع استخدام قواعد الأونسيترال للشفافية التي اعتمدت مؤخراً في سياق التحكيم بين المستثمرين والدول (قواعد الشفافية) في المنطقة.

٢٧- وشاركت الأمانة أيضاً في الاجتماعات التالية:

(أ) اجتماع غير رسمي مع المجلس الدولي للتحكيم التجاري للنظر في زيادة التعاون معه وبخاصة من أجل تعزيز التحكيم في أفريقيا (نيويورك، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦)؛

(ب) اجتماع مائدة مستديرة تشارك في تنظيمه المنتدى الاقتصادي العالمي والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة بشأن المبادئ الإرشادية الجديدة التي حددها مجموعة العشرين من أجل صنع سياسات الاستثمار على الصعيد العالمي (جنيف، سويسرا، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(ج) اجتماع لمناقشة نطاق المعايير الموضوعية لحماية الاستثمار في إطار معاهدة ميثاق الطاقة (بروكسل، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

٥- التجارة الإلكترونية

٢٨- أصبحت الأونسيترال شريكاً للأونكتاد في مبادرة "التجارة الإلكترونية للجميع"، وهي مبادرة تجمع جهات عديدة من أصحاب المصلحة هدفها تحسين قدرة البلدان النامية والبلدان التي

(١٦) بالنيابة عن وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في الحكومة الاتحادية بألمانيا.

تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على استخدام التجارة الإلكترونية والاستفادة منها. وهي آلية قائمة على الطلب يتعاون فيها الشركاء الإنمائيون البارزون مع القطاع الخاص لتجميع القدرات والموارد. وتتمثل أهداف المبادرة فيما يلي: التوعية بالفرص والتحديات والحلول المتصلة بتسخير التجارة الإلكترونية؛ وتعبئة وترشيد الموارد المالية والبشرية لتنفيذ مشاريع التجارة الإلكترونية في البلدان النامية؛ وتعزيز الاتساق والتآزر بين أنشطة الشركاء بغية تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز كفاءة المعونة. والأداة الرئيسية للمبادرة هي "منصة التجارة الإلكترونية للجميع على الإنترنت"،^(١٧) التي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية والجهات المانحة على توجيه العرض والطلب صوب تنمية التجارة الإلكترونية، والإحاطة علماً بالاتجاهات وأفضل الممارسات، وإبراز مختلف مبادرات الشركاء ومواردهم.

٢٩- وبالإضافة إلى ذلك:

(أ) حضرت الأمانة (مشاركة عن بعد) الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية التابع للمنظمة العالمية للجمارك حيث شاركت في حلقة نقاش عنونها "التجارة الإلكترونية: منظورات من هيئات دولية أخرى" (بروكسل، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(ب) في سياق المنتدى التاسع والعشرين لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية، تشاركت الأمانة مع مكتب المركز في تنظيم مؤتمر صغير بشأن "تأمين التفاعل الإلكتروني الموثوق وذي الدلالة القانونية عبر الحدود"، حيث قدمت عرضاً إيضاحياً لنصوص الأونسيترال ذات الصلة بالاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية وإدارة الهوية الإلكترونية عبر الحدود وكذلك العمل الجاري للفريق العامل الرابع (جنيف، سويسرا، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧).

(١٧) متاحة على الموقع الشبكي: http://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/eTrade-for-All.aspx.